



أثر التطور المالي على عدم المساواة في توزيع الدخل في مصر: تقدير فرضية جرينوود-جوفانوفك (GJ)

إعداد

د. إيمان محمد إبراهيم علي

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة جامعة طنطا

emanebrahim2003@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث- العدد الأول – الجزء الثاني- يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

علي، إيمان محمد إبراهيم (٢٠٢٢). أثر التطور المالي على عدم المساواة في توزيع الدخل في مصر: تقدير فرضية جرينوود-جوفانوفك (GJ). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(١) ج ١١٩-١٢٢١.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر التطور المالي على عدم المساواة في توزيع الدخل في مصر: تقدير فرضية جرينوود-جوفانوفك (GJ)

د. إيمان محمد إبراهيم علي

مستخلص:

حاولت هذه الدراسة التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين التطور المالي وعدم المساواة في مصر، من خلال استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار منهجية ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ ECM لاختبار آليات العلاقة في الأجل القصير. علاوة على ذلك، قامت الدراسة بالتحقق من فرضية (GJ) بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل على السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري، والتي تغطي الفترة من 1971-2019. لقد استخدمت الدراسة الأساليب القياسية مثل اختبار ديكي فولار الموسع (ADF)، واختبار فيليب-بيرون (PP)، واختبارات الحدود للتكامل المشترك في إطار منهجية ARDL، ونموذج ECM لاختبار ديناميكية العلاقة في الأجل القصير. لقد أظهرت اختبارات الحدود وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. إن نتائج ARDL تقترح أن التطور المالي في مصر يزيد من عدم المساواة، حيث تؤدي زيادة التطور المالي بنسبة 1% إلى زيادة عدم المساواة بنسبة 0.03% في الأجل الطويل، وبنسبة 0.05% في الأجل القصير، وهكذا، فإن الدراسة لم تجد دعماً تجريبياً لفرضية (GJ)، كذلك أظهرت النتائج أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة التفاوت في الأجل القصير والطويل، إضافة إلى ذلك، فقد قدمت الدراسة الدليل على وجود سببية موجبة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأجل الطويل (لم تعتمد الدراسة على سببية جرانجر الثنائية بل على نموذج تصحيح الخطأ والذي يبين أثر التطور المالي على عدم المساواة فقط)، بما يتوافق مع فرضية كورنتس. وأخيراً، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين العولمة وعدم المساواة في توزيع الدخل في الأجلين القصير والطويل. في ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بتطوير شبكة قوية للفروع المصرفية، نشر الائتمان وتوفير التسهيلات المصرفية في الريف والمدن، وبانتهاج سبيل الشمول المالي لتقليل التفاوت في توزيع الدخل في مصر.

الكلمات الدالة: التنمية المالية، عدم المساواة، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، نموذج تصحيح الخطأ، مصر.

مقدمة:

١. تمهيد

يعد التزايد في التفاوت في توزيع الدخل، القضية الأكثر إثارة للجدال حتى يومنا هذا، ويرى Kavya and Shijin أن الوصول للموارد الاقتصادية هو السبب الواضح لهذا التفاوت (Kavya, Shijin, 2019). لقد بحثت الأدبيات التجريبية في العلاقة بين التمويل-النمو-عدم المساواة على نطاق واسع. في العمل المؤثر ل (Kuznets, 1955)، يقترح أن نمط شكل العلاقة بين عدم المساواة والتنمية الاقتصادية يشبه مقلوب حرف U. لقد ناقشت دراسة Kuznets أن زيادة الدخل في القطاعات ذات الأجور المرتفعة تؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية وتسفر عن توزيع عادل أو متساو للدخل في المراحل الأخيرة.

على وجه التحديد، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، سجلت دراسة Kuznets وجود انخفاض كبير في عدم المساواة يقترن بنمو اقتصادي قوي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة. إن شكل حرف U المعكوس المقترح للعلاقة بين عدم المساواة في الدخل والتنمية الاقتصادية هو نمط عملية التحول التاريخي من القطاعات الزراعية إلى القطاعات الصناعية خلال عملية التنمية الاقتصادية، التي حدثت بالفعل في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويفسر Kuznets التفاوت بسبب اختلاف الأجور ما بين القطاعين، الصناعي الحضري والزراعي البدائي، والذي ينقلب بعد نقطة معينة وبسبب التزايد في عدد العمال العاملين في القطاع الصناعي، إلى توزيع أكثر عدالة (لأن العمال يحصلون على دخول متساوية) (Kavya, Shijin, 2019). ورغم أن دراسة Kuznets هي دراسة حالة معينة من حالات التنمية الاقتصادية وهي حالة التنمية الرأسمالية، فقد عمل الكثيرون على التحقق من فرضية منحني Kuznets، وحيث وجد البعض الدليل التجريبي على صحة هذه الفرضية، فإن البعض الآخر لم يجد دعماً لفرضية منحني Kuznets.

استناداً إلى (Levine, 2005)، فإن التنمية المالية تؤثر على النمو الاقتصادي، وإن أثر التنمية المالية ينتقل إلى توزيع الدخل من خلال النمو الاقتصادي. ويقترح Levine وجود خمس قنوات تؤثر من خلالها التنمية المالية على النمو الاقتصادي. وتعتبر دراسة Jovanovic & Greenwood (1990)، والتي أعطت اهتماماً كبيراً لأثر تخصيص رأس المال وإنتاج المعلومات Producing information and allocating capital للتنمية المالية على النمو الاقتصادي من الدراسات المميزة نظراً لتركيزها (١) على التفاعلات ثنائية الاتجاه بين التمويل والنمو، (٢) على العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية المالية أثناء عملية التنمية الاقتصادية (Levine, 2005).

إن دراسة Jovanovic (GJ) Greenwood & Jovanovic، تبحث في الأساس عما إذا كانت الطبقات الاجتماعية المختلفة تستفيد من عمليات التنمية المالية بنفس القدر، أو بشكل متساو. إن النموذج الذي قدمته دراسة (GJ) يقترح وجود ارتباط غير خطي non-linear association بين التنمية المالية وعدم المساواة في الدخل على شكل حرف U المقلوب. بصورة أخرى، فإنه ورغم وجود أثر توزيعي للتنمية المالية، فإن الأثر الصافي على الفقراء يعتمد على مستوى

التنمية الاقتصادية. في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، فإن الأغنياء، فقط، يتمكنون من الوصول للأسواق المالية والاستفادة مما تقدمه من خدمات. عند مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية، فإن عدد الأشخاص الذين يصلون للأسواق المالية يزداد، فتعم فوائد التنمية المالية على الجميع وبشكل متساو (Kavya, Shijin, 2019).

يعتقد البعض أن نموذج (GJ) بني على دراسة Kuznets، حيث يظهر نموذج Kuznets في هذه الحالة، بوصفه النموذج الملهم، أو المثال لنموذج (GJ). على هذا الأساس، يظهر نموذج (GJ) كونه امتداد لنموذج Kuznets، ذلك لقيامه بتحليل الارتباط بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل على قاعدة الارتباط بين التنمية الاقتصادية وعدم المساواة في توزيع الدخل (Destek, et, al, 2020).

إن الادعاء براجعية نموذج (GJ) إلى فرضية منحنى Kuznets، هو أمر مقبول من الناحية المنطقية، طالما كان تطور القطاع المالي، يؤثر مباشرة على نمط النمو، وبالتالي على توزيع الدخل. بشكل عام، فإن التطور المالي يمكن أن يؤثر في النمو من خلال قنوات عديدة. أولاً، إن تسهيل الوصول للموارد المالية يعزز أنشطة الاستثمار، التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة دخل الشرائح الفقيرة من السكان من خلال توليد فرص التوظيف. ثانياً، إن تسهيل الحصول على الموارد المالية يمكن الشرائح الفقيرة من السكان من زيادة تكوين رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والصحة ومختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، التي تسهم في تنمية رأس المال البشري. ثالثاً، إن التطور المالي يؤدي إلى تقليل عدم المساواة في الدخل والثروة ويخفف، بالتالي من المشاكل المختلفة، التي تنشأ بسبب زيادة عدم المساواة في الدخل. هذه الآراء تعزز آراء (Levine, 2005) في أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي.

على النقيض من دراسة (GJ)، فقد ناقشت دراسة (Galor, Zeira, 1993) و (Banerjee, Newman, 1993) فكرة أن عدم المساواة في توزيع الدخل يتناقص، بشكل خطي مع زيادة التنمية المالية. تقترح هذه الدراسات أن عيوب أسواق الائتمان تمنع من تخصيص الفعال للموارد، مما يحول بين الفقراء وبين القيام بالاستثمار في رأس المال المادي والبشري. إن هذا المدخل يوضح أن التنمية المالية تؤثر مباشرة في تخصيص رأس المال، وفي زيادة النمو الاقتصادي وتساعد الفقراء خلال كل مراحل التنمية الاقتصادية وتقلل، بالتالي من التفاوت في توزيع الدخل بشكل عام. إن هذا المدخل يجادل في أن التنمية الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع التنمية المالية تساعد في تقليل مشكلة التفاوت في توزيع الدخل (Kavya, Shijin, 2019). وأن تنمية القطاع المالي ترتبط بتوزيع أكثر إحكاماً للدخل (Nikoloski, 2013).

من ناحية أخرى، فقد عرضت دراسة (Bourguignon and Verdier (2000) إمكانية وجود علاقة موجبة خطية بين التنمية المالية وعدم المساواة في الدخل.

هذا الخلاف النظري حول طبيعة العلاقة بين المتغيرين أخضع لمختلف الاختبارات التجريبية. بعض الدراسات وجدت الدليل التجريبي على صحة فرضية (GJ) واقترحت وجود نمط شكل حرف U المقلوب بين تنمية القطاع المالي وبين التفاوت في توزيع الدخل. البعض الآخر توصل، عوضاً إلى وجود علاقة عكسية (موجبة) بين المتغيرين بناءً على (Destek, et,

al فإن هذه العلاقة، تفتقد إلى التوافق على المستويين النظري والتجريبي (Destek, et, al, 2020). في هذا الإطار، نعرض بعض من هذه الدراسات، وأهم ما توصلت إليه من نتائج.

دراسة (Law, Tan, 2009) عملت هذه الدراسة على اختبار دور التطور المالي في التأثير على عدم المساواة في ماليزيا في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠. النتائج التجريبية المبينة على منهجية ARDL تشير إلى أن أثر التطور المالي ضعيف جدا وغير معنوي من الناحية الإحصائية، في تقليل عدم المساواة في توزيع الدخل في ماليزيا. وتوصي الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتحسين جودة المؤسسات، والتنمية الاقتصادية، والعمل على إبقاء التضخم عند الحد الأدنى.

دراسة (Shahbaz, Faridul, 2011) تحرت هذه الدراسة عن العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في باكستان في الفترة ١٩٧١-٢٠٠٥. استخدمت الدراسة منهجية الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للتكامل المشترك لاختبار العلاقة في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لعلاقة الأجل القصير. النتائج توضح أن التطور المالي يقلل عدم المساواة في توزيع الدخل، بينما يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى زيادة عدم المساواة، كما وجدت الدراسة أن زيادة النمو للاقتصادي وكذلك الانفتاح التجاري يزيدان من حدة التفاوت في توزيع الدخل. هذه الدراسة لم تجد دعماً لفرضية (GJ) وتوصي الدراسة أن زيادة الإصلاحات في القطاع المالي سوف يكون لها أثر مواتي على توزيع الدخل في باكستان.

دراسة (Nikoloski, 2013) سعت هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل في مجموعة من الدول النامية والمتقدمة في الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٦ وذلك باستخدام تحليلات السلاسل الزمنية المقطعية (panel). لقد وجدت الدراسة أن العلاقة بين المتغيرين تأخذ شكل حرف u المقلوب، مما يدعم فرضية (GJ).

دراسة (Giri, 2015) تحرت هذه الدراسة عن طبيعة العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الهند. استخدمت الدراسة بيانات سنوية للفترة ٢٠١٢:١٩٨٢، كذلك قامت باستخدام منهجية ARDL لاختبار العلاقة طويلة الأجل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار آليات العلاقة في الأجل القصير. لقد أكدت نتائج اختبارات التكامل المشترك على وجود علاقة طويلة الأجل بين التطور المالي وعدم المساواة، كما أظهرت نتائج ARDL أن التضخم والنمو الاقتصادي والتطور المالي يؤديان إلى تفاقم عدم المساواة على المدى القصير والطويل، بينما يؤدي الانفتاح التجاري إلى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوصي الدراسة بعمل الإصلاحات المالية والاقتصادية المناسبة، وبالتركيز على الشمول المالي لتقليل التفاوت في توزيع الدخل في الهند.

دراسة (Shahbaz, et al, 2015) سعت هذه الدراسة إلى تحري العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل في إيران. استخدمت الدراسة منهجية ARDL لفحص العلاقة طويلة الأجل، كما تبنت منهجية VECM لتحديد اتجاه السببية بين التطور المالي وعدم المساواة في الأجل القصير. وباختبار فرضية (GJ) في إيران توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. علاوة على ذلك، فقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من جهة وبين عدم المساواة في توزيع الدخل من جهة أخرى، كما وجدت الدراسة، أن التضخم والعولمة يحسنان توزيع الدخل وأن نمط العلاقة بين العولمة

والمساواة يأخذ شكل U. في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتحسين النمو لعلاج التفاوت في توزيع الدخل، والعمل على إتاحة الموارد المالية للفقراء بأرخص تكلفة.

دراسة (Zang, Chen, 2015) قامت هذه الورقة بدراسة العلاقة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل في الصين خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠١٣. باستخدام أسلوب الانحدار التلقائي الآلي الموجه (SVAR) structural vector auto-regression، وجدت الدراسة الدليل على تحقق فرضية (GJ) لعلاقة شكل U المقلوب للعلاقة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل، حيث يزداد التفاوت في المراحل الأولى للتطور المالي. في المرحلة الثانية أو الثالثة، فإن التفاوت يتراجع بشكل فعلي. أن هذه النتائج تنطبق على مؤشري، الحجم والكفاءة للتطور المالي. اعتماداً على هذه النتائج، توصي الدراسة بالإسراع في تنفيذ الإصلاحات المالية، التي تهدف إلى إقامة نظام مالي مناسب، للمساعدة في تقليل التفاوت في توزيع الدخل في الصين.

دراسة (Bittencourt, 2019) حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في ٥٠ ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام أسلوب the fixed-effect panel regression خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠١١. النتائج التي توصلت إليها الدراسة تفيد بوجود علاقة موجبة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل. عندما تم تقسيم الولايات إلى مجموعتين منفصلتين على أساس مستوى عدم المساواة صارت العلاقة بين التفاوت والتطور المالي غير خطية، حيث وجدت الدراسة أن زيادة التطور المالي في المجموعة، التي يزيد فيها التفاوت عن المتوسط تسفر عن زيادة التفاوت بمعدلات متزايدة، بينما تأخذ العلاقة بين المتغيرين في المجموعة، التي يقل فيها مستوى التفاوت في الدخل عن المتوسط شكل مقلوب حرف u.

دراسة (Destek, et al, 2020) قامت هذه الدراسة باختبار الأبعاد المختلفة للتطور المالي على عدم المساواة في توزيع الدخل في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ في تركيا. استخدمت الدراسة مؤشرات أربعة للتطور المالي (مؤشر التطور المالي الإجمالي، مؤشر تطوير القطاع المصرفي، مؤشر تطوير سوق الأوراق المالية، مؤشر تطوير أسواق السندات)، كذلك قامت الدراسة باختبار أثر الدخل الحقيقي، الانفاق الحكومي، والتضخم على عدم المساواة في توزيع الدخل. وذلك من خلال منهجية ARDL للتكامل المشترك. النتائج أظهرت أن زيادة الدخل الحقيقي، والانفاق الحكومي يقللان من التفاوت في توزيع الدخل، كما أظهرت النتائج وجود أثر موجب للتضخم على التفاوت في الأجل القصير، يتحول إلى أثر سالب في الأجل الطويل. لقد وجدت الدراسة الدليل على فرضية (GJ) من خلال مؤشري التطور المالي الإجمالي ومؤشر تطور القطاع المصرفي، بينما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين تطور سوق الأوراق المالية والتفاوت في توزيع الدخل. بناءً على هذه النتائج، تشير الدراسة إلى ضرورة استخدام السياسات، التي تحد من القوانين التمييزية وتتيح فرص متساوية للحصول على الخدمات المالية، وهو ما يعزز المساواة ويقلل من التفاوت في توزيع الدخل.

دراسة (Bolarinwa, et al, 2020) سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التطور المالي من خلال تبني أربعة مؤشرات للتطور المالي تتعلق بالتعميق، كفاءة، الاستقرار، وسهولة الحصول على الخدمات المالية. باستخدام هذه المؤشرات في عينة من ٤٠ دولة أفريقية، وجدت الدراسة أن مؤشر نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص يزيد من عدم المساواة في

الدول مرتفعة الدخل، والدول المتوسطة- المنخفضة الدخل، والدول منخفضة الدخل. وأن مؤشر التنمية الإجمالي يظهر نتائج مختلطة، فبينما يقلل هذا المؤشر من عدم المساواة في الدول المرتفعة والدول المتوسطة- المنخفضة الدخل، فإنه لا يؤثر على التفاوت في الدول منخفضة الدخل. كذلك وجدت الدراسة الدليل على وجود علاقة غير خطية بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل فقط في الدول منخفضة الدخل. في ضوء هذه النتائج، وتوصي الدراسة بصياغة السياسات، التي تشمل الركائز الأساسية للتطوير المالي وذلك للحد من التفاوت في توزيع الدخل في الدول المرتفعة والدول المتوسطة- منخفضة الدخل، بينما أوصت بتحسين النمو في الدول منخفضة الدخل حتى يمكن أن يسهم التطوير المالي في تحسين توزيع الدخل.

دراسة (Makhilouf, et al, 2020) فحصت هذه الدراسة العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل في دول منظمة التعاون والتنمية OECD في الفترة ١٨٧٠-٢٠١١. لقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التطور المالي وعدم المساواة في الأجل القصير لتتقلب في الأجل الطويل إلى علاقة طردية، وتوصي الدراسة باتخاذ التدابير، التي تؤدي إلى استدامة حصول الفقراء على الموارد المالية، مما يقلل من عدم المساواة في الدخل في الأجل الطويل. (Nguyen, et al, 2019) حاولت هذه الدراسة التحقق من العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل في عينة من ٢١ دولة ناشئة خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٧. باستخدام العديد من مؤشرات التطور المالي، إلى جانب الكثير من الأساليب الإحصائية وجدت هذه الدراسة الدليل على تحقق فرضية (GJ)، حيث توضح النتائج أن العلاقة بين المتغيرين تأخذ شكل مقلوب حرف U، وأن هذه النتائج تنطبق على جميع مؤشرات التطور المالي. نظراً للنتائج المتحصل عليها والتي تقترح وجود علاقة مقايضة بين التطور المالي والتفاوت في الدول الناشئة، فإنه يمكن التعويل على تنمية القطاع المالي في تحسين توزيع الدخل في هذه المجتمعات.

دراسة (Batuo, et al, 2010) قدمت هذه الدراسة الدليل التجريبي عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل في ٢٢ دولة أفريقية باستخدام تحليلات البيانات المدمجة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤. باستخدام طريقة (GMM) وجدت الدراسة، أن التفاوت في الدخل يتناقض مع زيادة التطور المالي، وأن زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم تساهم بشكل كبير في تحسين توزيع الدخل. ولم تجد الدراسة دليل على تحقق فرضية (GJ).

مما سبق يتبين أن هناك تباين كبير فيما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج حول أثر التطور المالي على التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن تفسير هذا الاختلاف من خلال (١) اختلاف درجة التطور المالي والاقتصادي للدولة أو لمجموعة الدول ما يشكل حالة الدراسة عامة. ويعتبر اختلاف مستوى التطور المالي والاقتصادي للدولة من أكثر العوامل إسهاماً في اختلاف النتائج. (٢) اختلاف المؤشرات المستخدمة، كذلك كمثل للتطور المالي، إن ما يمكن توثيقه في هذه الجزئية، هو أن مؤشر نسبة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص هو الأكثر تمثيلاً وتناسباً مع فكرة التطور المالي كما عرضتها النظريات السابقة، والتي تتحدث في مجموعها عن إتاحة access الموارد المالية للفقراء أو للأفراد بصفة عامة. إن استخدام العديد من مؤشرات التطور المالي، إلى جانب مؤشر نسبة الانتماء المقدم للقطاع الخاص قد عرض الدراسات السابقة إلى نتائج

متضاربة عن أثر التطور المالي. ٣) بسبب اختلاف الأساليب القياسية المستخدمة، ومما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص هو اتجاه هذه الدراسات في معظمها إلى استخدام منهجية ARDL.

إن إلقاء المزيد من الضوء على العلاقة بين عدم المساواة -التمويل - النمو مهم ليس فقط كموضوع تجريبي قابل للتحقق، ولكن أيضاً لتنفيذ سياسات فعالة يمكن أن تسهم، بشكل فعال في التعجيل بتخفيف الفقر. استناداً إلى Nikoloski، فإن تخفيف الفقر يمكن أن ينتج من مصدرين متشابهين (١) النمو والذي يرتبط عادة بتخفيف الفقر، (٢) والتغير في عدم المساواة، والذي يتحسن بعد بلوغ النمو (Nikoloski, 2013). وبالتالي، فإن الأثر المشترك للنمو -عدم المساواة على الفقر هو محل اهتمام نظري وتجريبي. إن إسهام هذه الدراسة إلى الأدب الحالي مزدوج: (١) تسهم هذه الدراسة بالمراجعة الانتقادية للأدب النظري والتجريبي للعلاقة (٢) عمل دراسة قياسية لاختبار العلاقة في الأجل القصير والطويل في مصر للفترة (١٩٧١ - ٢٠١٩). (٣) تقديم التوصيات السياسية المناسبة. (٤) سد الفراغ البحثي فيما يتعلق بدراسة أثر التطور المالي على عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية على العموم، وفي مصر، على الخصوص.

٢. مشكلة الدراسة:

هناك جدال كبير، نظري وتطبيقي حول أثر التطور المالي على عدم المساواة في توزيع الدخل. في إطار هذا الجدل، تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أثر التطور المالي على عدم المساواة في مصر؟

- ما هو أثر التطور المالي على عدم المساواة في الأجل القصير؟ وما هو أثر التطور المالي على عدم المساواة في الأجل الطويل؟ بصورة أخرى هل يتفق شكل العلاقة بين المتغيرين مع فرضية (GJ)؟

٣. هدف الدراسة:

يمكن تحديد الهدف من الدراسة في: ١- استعراض وتحليل الأدب النظري للعلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل؟ ٢- تقديم الدليل التجريبي حول تحقق فرضية (GJ) من خلال تحديد شكل العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل. ٣- تقديم توصيات السياسة المناسبة، وبما يتناسب مع توصل إليه البحث من نتائج.

٤. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها ١- تملأ فراغاً بحثياً فيما يتعلق بدراسة أثر التطور المالي على عدم المساواة في توزيع الدخل في مصر. ٢- تستعرض الدراسة التطورات النظرية الحديثة في العلاقة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل من منظور تحليلي انتقادي. ٣- تقدم الدراسة الدليل التجريبي على مدى تحقق فرضية (GJ) في مصر. ٤- تقدم توصيات السياسة التي تساهم في تحسين توزيع الدخل في مصر.

٥. خطة الدراسة:

تتضمن الدراسة أربعة أجزاء، بخلاف المقدمة هي: أولاً، الأدب النظري للعلاقة، ثانياً، تحليل التطورات في التنمية المالية وعدم المساواة في مصر في فترة الدراسة. ثالثاً، النموذج المستخدم، البيانات، والمنهجية. رابعاً، نتائج التحليل القياسي، وأخيراً النتائج والتوصيات.

أولاً، العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل في الأدب النظري الاقتصادي:

تشير التوقعات النظرية الحالية إلى وجود نوع من التضارب حول العلاقة بين التطور المالي وتوزيع الدخل. في هذا الإطار، يمكن تحديد اتجاهات ثلاث تغلب على الأدب النظري للعلاقة. الاتجاه الأول ويعتمد على دراسة (Greenwood and Jovanovich (1990). حاول Greenwood and Jovanovich (GJ) التعرف على ما إذا كانت الطبقات الاجتماعية تستفيد بقدر متساو من التطور المالي. لقد اقترح (GJ) أن تأخذ العلاقة بين المتغيرين شكل مقلوب حرف U، مفترضاً وجود نمط غير خطي للعلاقة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل. على الرغم من الأثر التوزيعي للتطور المالي، فإن الأثر الصافي للتطور المالي على الفقراء يعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية. في المراحل الأولى من التنمية، يتمتع الأغنياء، دون الفقراء بإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية والاستفادة من الخدمات المالية. عند المستويات المرتفعة من التنمية الاقتصادية، يزداد عدد الأفراد الذين يمكنهم الوصول للأسواق المالية، فيستفيد العامة من التطور المالي (Kavya, Shijin, 2020). بناء على هذا الاتجاه، يمكن استنتاج فرضية (GJ) على النحو التالي:

فرضية (GJ): هناك علاقة تأخذ شكل مقلوب حرف U بين التطور المالي وعدم المساواة في الأجل القصير والطويل.

مما سبق يتبين، أن فرضية (GJ)، مثلها مثل فرضية منحني كوزنتس، فإنها تعبر عن التنمية الرأس مالية وأن العلاقة بين المتغيرات، إنما تعبر عن نمط العلاقة في إطار خاص- غير عام - وهو إطار التنمية الرأس مالية.

الاتجاه الثاني ويفترض وجود علاقة خطية عكسية بين التطور المالي وعدم المساواة. أنصار هذا الرأي يدعون أن تعميق وتوسيع القطاع المالي يسمح للطبقات الدنيا بالاقتراض والاستثمار في رأس المال البشري (إما من خلال التعليم أو من خلال العمل ممارسة الأنشطة التجارية) وهو ما يعتبر أمر في غاية الصعوبة ومكلف عندما تكون أسواق رأس المال يشوبها القصور. نتائج هذه العملية هو تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وزيادة النمو بالمثل.

هذه الآراء ترتبط بدراستين مؤثرتين. قام كل من Galor and Zeira (1993) بتطوير نموذج نمو نظري يعتمد بالكلية على الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يحدد بالتبعية من خلال طبيعة أسواق رأس المال. بناءً على Galor and Zeira، فإنه في الحالات التي يصعب فيها الاقتراض، تزداد فرص الأثرياء، بالقياس إلى الفقراء في الحصول على رأس المال البشري، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار التفاوت في الدخل بين الأجيال. في النموذج الذي قدمه، فإن المجتمع الذي يعاني من كل من زيادة التفاوت في توزيع الدخل وغيوب أسواق رأس المال. هذا المجتمع سوف ينمو بمعدل أقل من ذلك المجتمع الذي يتمتع بتوزيع عادل للدخل. من

ناحية أخرى، أوضح Galor and Zeira أن حصول رجال الأعمال الفقراء على الموارد المالية يمكنهم من العمل على نطاق صغير لتعزيز مكاسبهم. الأمر الذي يعمل ليس فقط على تخفيض التفاوت بل وعلى تعزيز النمو أيضاً (Nikoloski, 2013; Shahbaz, et al, 2015). في الدراسة الثانية، قام (Banerjee and Newman (1993 بتطوير نموذج يضم قطاعات ثلاثة. هذه القطاعات تعتمد نوعين من التقنيات التي تتطلب القيام بالاستثمارات غير القابلة للتجزئة وبسبب عيوب أسواق رأس المال، فإن الوحدات الأكثر ثراء هي، التي بمقدورها تنفيذ هذه الاستثمارات مرتفعة العائد. لقد دافعت الدراستين السابقتين عن تناقص التفاوت بشكل خطي مع زيادة التطور المالي (Kavya, Shijin, 2020; Batuo, 2010). في نفس الاتجاه، أكدت دراسة ((Aghion, Bolton, 1997; Bardhan, 2000 على أهمية التطور المالي في تمويل أنشطة المنظمين. إن هذا الاتجاه يفترض الآتي:

فرضية Galor and Zeira: هناك علاقة قصيرة ومتوسطة الأجل خطية وعكسية بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل.

بالنظر إلى الفرضية الثانية، يتبين أنها فرضية عامة غير مرتبطة بنمط تنمية معينة، كما أنها تعبر عن حالة نظرية بحتة، وإنها ذات قبول منطقي، فعلى فرض توفير الموارد اللازمة للاستثمار للأغنياء والفقراء سواء بسواء، فإن التنمية المالية سوف تسفر عن زيادة النمو وتقليل التفاوت في توزيع الدخل بالمثل.

الاتجاه الثالث ويعزو إلى كل من (Rajan and Bourguignon and Verdier (2000 و Zingales (2003). ويفترض الاتجاه الثالث إمكانية وجود علاقة خطية موجبة بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل. توقع كل من (Rajan and Zingales (2003، إنه في حالة غياب المؤسسات المالية المتطورة، فإن منافع تطوير القطاع المالي تذهب إلى الأثرياء فقط، وحتى عندما يكون القطاع المالي أكثر تطوراً، فإن الأثرياء قد يحولون بين الآخرين (غيرهم من الشركات) وبين الوصول إلى الائتمان، وربما يشجعون القطاع المالي على توجيه الأموال نحو الأغنياء بالذات، مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. (Hendel, et al, 2005) أظهر إنه حتى في الحالات التي تقوم فيها الحكومة بتقديم القروض، أو التعليم بتكلفة معقولة، فإن فكرة التمييز لا تزال قائمة بين فئتين. إن الأفراد يختلفون بشكل طبيعي في الامكانيات والقدرات. وطالما أن هذه فكرة مقبولة، فإن البعض ممن يتعلمون سوف يتركون فئة غير المتعلمين، مما يؤدي إلى انخفاض أجور العمال غير المهرة، وزيادة علاوة المهارة مما يزيد من مستويات عدم المساواة في الدخل (Nikoloski, 2013). من هذا الطرح، يمكن استنتاج الآتي:

فرضية Rajan and Zingales: هناك علاقة خطية موجبة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير والمتوسط.

بالنظر إلى الفرضية الثالثة، فإنها كسابقتها (الفرضية الثانية) لا ترتبط بمسار التنمية الرأسمالية في الزمن وأنها الأكثر توافقاً مع حالة الدول النامية، وفي ظل عيوب أسواق الائتمان imperfect markets التي تميز أسواقها المالية.

د. إيمان محمد إبراهيم علي

ثانياً، تحليل اتجاهات التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل في مصر في الفترة ١٩٧١-٢٠١٩:

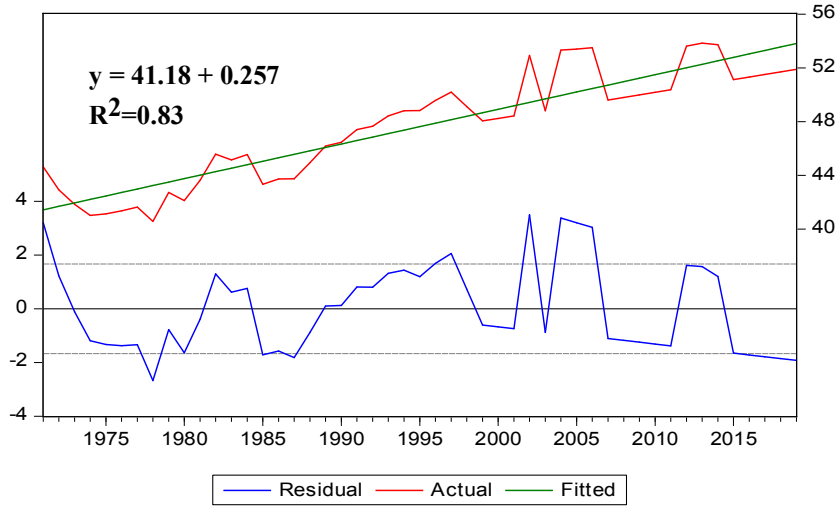
(١) تطور توزيع الدخل في مصر في الفترة ١٩٧١-٢٠١٩

يوضح الشكل (١) مسار سلسلة التفاوت في توزيع الدخل خلال فترة الدراسة، والتي تسلك منحى صعودي، تدل عليه معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب. إن هذا التحليل الاتجاهي يشير إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بشكل خطي، وبحوالي ٠,٢٥٧ في المتوسط سنوياً.

وبالنظر إلى الشكل (١) يمكن ملاحظة حدوث زيادة نسبية في معدلات التفاوت في توزيع الدخل منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما بعده من فترات، بالقياس إلى فترة السبعينيات والثمانينيات، حيث وصل معامل جيني لأدنى نقطة له خلال فترة الدراسة بقيمة تبلغ 40.87 في عام ١٩٧٨، ليواصل الحركة بعد ذلك صعوداً وهبوطاً وحتى نهاية السلسلة، متذبذباً، وعلى نطاق ضيق. إن سلوك سلسلة معامل جيني في فترة الدراسة، يمكن تفسيره من خلال، وفي إطار الآثار التوزيعية لسياسات صندوق النقد الدولي.

(٢) التطور المالي في مصر في الفترة ١٩٧١-٢٠١٩

تطور النظام المصرفي: تعتبر المصارف في مصر، شأنها شأن أي دولة نامية هي الأكثر أهمية والأكثر هيمنة، إذا ما قيس على سبيل المثال، بسوق الأوراق المالية. حيث أنها تتحكم في معظم التدفقات المالية وتهيمن على الجزء الأكبر من الأصول المالية Mohieldin, (Hussein, 2019). لقد تطور النظام المصرفي بشكل مواز لتطور الاقتصاد المصري وما تعرض له من ثورات وإصلاحات. هذه التغييرات أثرت على ملكية البنوك وعلى أهداف النظام وعلى العمليات التي يقوم بأدائها. من ١٩٥٢-١٩٧٤ فترة التطبيق الاشتراكي. من ١٩٧٤-١٩٩١ فترة الانفتاح الاقتصادي (سياسة الباب المفتوح)، إلى فترة الإصلاح الاقتصادي (التوجه نحو اقتصاد السوق الحر) من ١٩٩١-حتى الآن.



شكل (١) تطور التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٩

المصدر: من خلال الباحث بالاعتماد على برنامج eviews

بدءاً من عام ١٩٧٤، بدأ الاقتصاد المصري مرحلة جديدة يسعى في إطارها نحو تحقيق مزيد من كفاءة وفعالية تعبئة الموارد الخاصة والأجنبية، وبهدف زيادة دور القطاع الخاص في العملية التنموية في إطار ما يعرف " بسياسة الباب المفتوح". في إطار ذلك، صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥، والذي يسمح بتأسيس مصارف خاصة، ومشاركة، وفروع للمصارف الأجنبية، ومن خلال تقديم العديد من المزايا والحوافز الضريبية للاستثمارات الخاصة والأجنبية (نجا، ٢٠١٦، ص ١٥) لقد أدخلت تغييرات كثيرة لتسمح للبنوك الخاصة بالعمل على قدم المساواة مع البنوك الحكومية، كذلك تم تحديد أسعار الفائدة على الودائع على أسس سوقية، وبما يتماشى مع الاتجاهات في الأسواق المالية الدولية. في المقابل، استمر البنك المركزي في تنظيم أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية. نتيجة لذلك، فقد زادت الاستثمارات في القطاع المالي، وزاد عدد البنوك إلى ٣٩ بنك تجاري، و ٣١ بنك استثماري، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي (Mohieldin, Hussein, 2019, p 75). ورغم توجيه الشطر الأعظم من المدخرات للقطاع العام، إلا أن حجم الإقراض الموجه للقطاع الخاص قد تزايد سواء كنسبة من إجمالي الائتمان المصرفي، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال تزايد حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص من 11.36% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧١، إلى 16.6% عام ١٩٧٥ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية، ٢٠٢٠).

ورغم زيادة أعداد البنوك الخاصة والمشاركة والأجنبية، فلم يلحق ذلك بتطور على مستوى الخدمات المصرفية، حيث استمرت هيمنة البنك المركزي في عملية تحديد أسعار الفائدة، وفي توزيع الائتمان، وفي تحديد رسوم الخدمات المصرفية. كذلك ظل النظام المصرفي تابع للدولة التي هيمنت على جانب كبير من المدخرات المحلية من خلال الوساطة المالية (زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، على سبيل المثال)، كما هيمنت شبكة فروع القطاع العام الواسعة على

د. إيمان محمد إبراهيم علي

عملية تعبئة المدخرات، الأمر الذي جعل النظام المصرفي المصري يعاني من التجزئة و من انعدام القدرة التنافسية، مما أدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية والخدمة الائتمانية، مع ما يحمله ذلك من مخاطر عدم جدوى الكثير من المشروعات العامة والخاصة. من هنا، صار الإصلاح المصرفي على رأس أولويات الإصلاح الاقتصادي (البلبل، وآخرون، ٢٠٠٤، صص ١٦-١٧).

بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي بإزالة إجراءات الكبح المالي، التي عرفتها مصر منذ بداية الستينيات. في المرحلة الأولى، تركزت الإصلاحات على جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية من خلال بعض الإجراءات مثل، تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة في يناير ١٩٩١، ثم إزالة السقوف الائتمانية على حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص. بناءً على ذلك، فقد زادت نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص، كما يوضح الجدول (١) من ٢٠,٥٦% في الفترة ١٩٧١-١٩٩١ إلى 38.83% في الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠١، كما شملت هذه الإجراءات تطوير أدوات نقدية غير مباشرة (مثل سندات الخزانة). الإصلاحات المالية استهدفت، أيضاً تحسين الإطار التنظيمي في صورة كفاية رأس المال، إدخال قواعد استرشادية خاصة بالتعامل مع النقد الأجنبي تصنيف الموجودات، تركيز الاستثمارات في الخارج، التدقيق المحاسبي، السيولة المصرفية، والتركز الائتماني، القواعد الإرشادية، تحسين الشفافية، نشر التقارير المالية بما يتماشى مع المعايير الدولية. إضافة إلى ذلك، فقد تعهدت الحكومة برنامج الخصخصة في الصناعة المصرفية بهدف تعزيز المنافسة وتقليل التركيز السوقي (Mohieldin, Hussein, 2019, p76).

تطوير سوق رأس المال: تعد البورصة المصرية من أقدم البورصات في العالم وتتكون من بورصة القاهرة والإسكندرية (بورصة القاهرة تم انشاؤها عام ١٩٠٣، أما بورصة الإسكندرية فقد تم تأسيسها عام ١٨٨٣). مع تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٠، تم العمل حثيثاً على تنشيط سوق رأس المال المصري، وهو ما أدى إلى انتعاش الأنشطة السوقية وزيادة الطلب على سياسات سوقية، وقواعد استرشادية، ودعم مؤسسي أكثر حداثة.

في إطار تطوير سوق رأس المال المصري، تم إنشاء مشروع تطوير سوق رأس المال المصري (CMD) في أواخر التسعينيات، الذي يهدف إلى زيادة الكفاءة، والشفافية، والاستقرار. لقد أسهم (CMD) في تطوير سوق رأس المال المصري من خلال: (١) استحداث الآلية automation في نظم التداول، والمقاصة، والتسوية. (٢) نشر أفضل للبيانات السوقية من خلال الانترنت وعبر البيانات الالكترونية، مزيد من التنظيم الذاتي ومزيد من الإفصاح. (٣) تحديث المؤسسات السوقية، والنظم، والإجراءات. (٤) زيادة المرونة والتنوع السوقي.

في فبراير ٢٠١٤ تم استحداث مجموعة جديدة من قواعد الإدراج، التي تهدف إلى تيسير إجراءات العروض الجديدة للشركات وتحسين شفافية السوق وحماية حقوق الأقلية. وفي ٢٠١٦/٢٠١٥ تم إدخال تعديلات على قواعد الإدراج لضمان تطبيق أوسع لحوكمة الشركات والمزيد من حماية حقوق المستثمرين. في نهاية ٢٠١٧ تم إدراج ٢٢٤ شركة في سوق رأس المال المصري بقيمة إجمالية سوقية تساوي ٣٧,٢٢ مليار دولار، وبلغت مشاركة المستثمرين الأجانب حوالي ٣٠% من قيمة التداول في السوق الرئيسي.

تقييم اصلاحات القطاع المالي: رغم التقدم الملموس، الذي أحرزته الحكومة المصرية في إصلاح النظام المصرفي، إلا أن فرص الوصول إلى التمويل في مصر أقل بكثير من غيرها من كثير من الاقتصاديات الناشئة الأخرى (انظر الجدول ٢). إضافة إلى ذلك، فإن الائتمان، الذي يحصل عليه القطاع الخاص في مصر يتركز بصورة كبيرة في المشروعات الأكبر ذات القدرات المؤسسية الأكبر. استناداً إلى البنك المركزي، فإن ٦,٧% فقط من إجمالي الائتمان الموجه للقطاع الخاص يذهب إلى المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، والمتناهية في الصغر. كذلك تضيق فرص الاستثمار أكثر بسبب نزوع البنوك للاستثمار بشكل مضطرب في أدوات الخزانة والسندات الحكومية. إن ١٣,٤% فقط من الشركات- كما جاء في تقييم مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٩ -تستطيع الحصول على قروض، بينما الشركات الصغيرة لديها نسبة وصول أقل للتمويل، تليها المشروعات متناهية الصغر (documents 1.worldbank.org > curated).

بالنسبة لسوق رأس المال المصري، فإنه برغم ما بذلته الحكومة من جهود وما قامت به من إصلاحات، فإن تطور سوق رأس المال الأولية لا يزال دون المستوى الممكن بكثير، ولا يزال دور سوق الأوراق المالية، كمصدر لتمويل الاستثمار المحلي في مصر، محدود.

٣) التحليل الاتجاهي لمؤشرات التطور المالي في مصر في الفترة ١٩٧١-٢٠١٩

بالنظر إلى الجدول (١) والشكل (١)، يتبين أن نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (ن م ج) بدأت في التزايد منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٠، بشكل تدريجي، لتصل إلى الذروة عام ٢٠٠١ بقيمة تساوي ٥٤,٩%. رغمًا عن ذلك، فقد بدأ مؤشر الائتمان المحلي في التناقص بشكل تدريجي بعد عام ٢٠٠١، ليصل إلى أقل قيمة في عام ٢٠١١ والأعوام التالية بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بعد ثورة يناير ٢٠١١. وتعتبر معادلة الاتجاه العام عن هذا الاتجاه الصعودي للمؤشر، وتبين زيادة نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 0.507 في المتوسط سنوياً.

جدول (١)

التطور المالي في مصر خلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٩

| الفترة | ١٩٨١-١٩٧١ | ١٩٩١-١٩٨٢ | ٢٠٠١-١٩٩٢ | ٢٠١١-٢٠٠٢ | ٢٠١٩-٢٠١٢ |
|--|-----------|-----------|-------------|-----------|-----------|
| الائتمان المحلي للقطاع الخاص /الناتج المحلي الإجمالي | ١٦,١١ | ٢٦,٤٣ | ٣٨,٨٣ | ٤٥,١٧ | ٢٨,٠٣ |
| قبل الإصلاح | ٢٠,٥٦ | | بعد الإصلاح | ٣٧,١٩ | |

المصدر: حسبت بواسطة الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٢٠)

١- تعتمد الدراسة على مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من بين مؤشرات التطور المالي الأخرى، كممثل للتطور المالي بسبب ارتباطه بالفرضيات التي يتم اختبارها ولدلالاته، بالتالي لنتائج البحث.

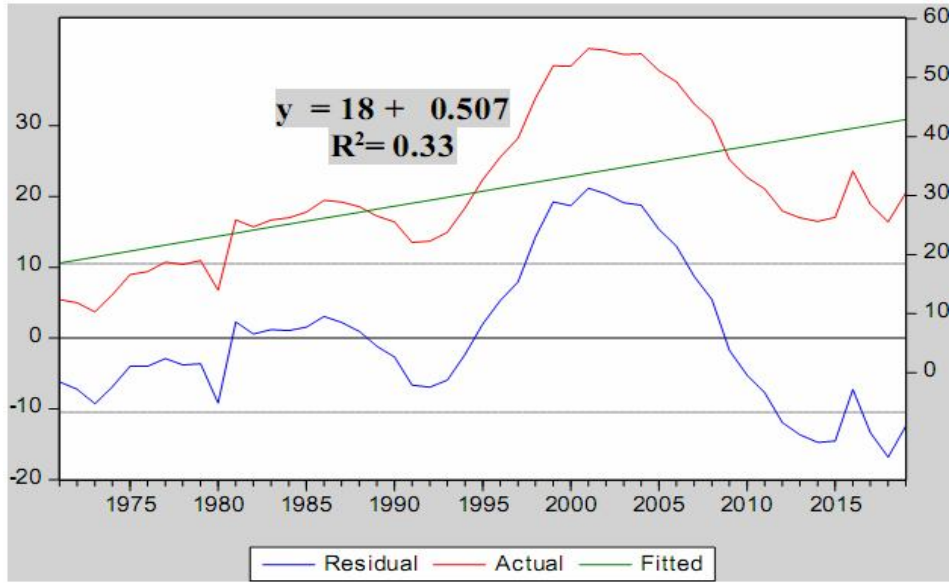
٢ - albankaldawli.org/indicator.

د. إيمان محمد إبراهيم علي

بالنظر إلى الجدول (٢)، يتبين تدني مؤشر نسبة الانتماء المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وذلك بالمقارنة بمثيله في بعض الدول، وبالمتوسط العالمي للعام ٢٠١٩.

شكل (٢)

تطور مؤشر الانتماء المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٩



المصدر: من خلال الباحث بالاعتماد على برنامج eviews9

جدول (٢)

مؤشر نسبة الانتماء المحلي/ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩
في مجموعة مختارة من الدول

| الدولة | الولايات المتحدة | ماليزيا | مصر | اليابان | اوغندا | اسبانيا | الجزائر | المتوسط العالمي |
|---------------------------------|------------------|---------|-----|---------|--------|---------|---------|-----------------|
| مؤشر الانتماء المحلي % من م ج ن | ١٩١,٨٠ | ١٢٠,٩ | ٢٤ | ١٧٤,٧ | ١٣,٩ | ٩٤,٧ | ٢٥,٩ | ١٣٢,٣ |

المصدر: albankaldawli.org/indicator

ثالثاً: النموذج المقترح، البيانات، والمنهجية:

(١-٣) فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي الفرضي-المعاصر في إطار هذا المنهج، واعتماداً على الدراسات السابقة، فقد تم اشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

- هناك علاقة بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل في مصر في الأجل الطويل.
- هناك علاقة غير خطية بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل تأخذ شكل حرف U.

(٢-٣) النموذج المقترح:

استناداً إلى النظرية الاقتصادية للعلاقة بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل، وكذلك إلى الأدبيات التطبيقية السابقة، دراسة (Shahbas, et al, 2015)، فإنه يمكن تحديد الشكل العام للنموذج على النحو التالي:

$$INQ_t = f(Y_t, FD_t, INF_t, G_t) \quad (1)$$

في هذه المعادلة، فإن INQ_t هي التفاوت في توزيع الدخل، Y_t النمو الاقتصادي، FD_t التنمية المالية، INF_t التضخم، G_t العولمة. وبالاعتماد على الصيغة اللوغاريتمية - للحصول على نتائج أكثر اتساقاً وعلى تقديرات يمكن الاعتماد عليها، فإن المعادلة الخاضعة للتقدير تأخذ الشكل التالي:

$$LGINI_t = \beta_0 + \beta_1 LGROWTH_t + \beta_2 LINF_t + \beta_3 LFD_t + \beta_4 LG_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث:

$LGINI_t$: اللوغاريتم الطبيعي للتفاوت في توزيع الدخل، معبراً عنه من خلال معامل جيني.

$LGROWTH_t$: اللوغاريتم الطبيعي للنمو الاقتصادي، معبراً من خلال معدل النمو الاقتصادي.

$LINF_t$: اللوغاريتم الطبيعي للتضخم، معبراً عنه من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

LFD_t : اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتطور المالي.

LG_t : اللوغاريتم الطبيعي للعولمة مقاساً من خلال مؤشر KOF globalization index (Dreher, 2006; Shahbas, et al, 2015).
إتباعاً لكل من (Dreher, 2006; Shahbas, et al, 2015).

ε_t : الخطأ العشوائي.

د. إيمان محمد إبراهيم علي

بناءً على (Pesaran, et al, 2001) يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM). في هذه الطريقة، وفي إطار منهج الحدود Bounds Testing Approach، يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta LINQ_t = \alpha_0 + \alpha_1 LINQ_{t-1} + \alpha_2 LGROWTH_{t-1} + \alpha_3 LINF_{t-1} + \alpha_4 LFD_{t-1} + \alpha_5 LG_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LINQ_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LY_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LINF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta LFD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta L + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث أن:

α_0 : الحد الثابت

Δ : الفروق الأولى

P, q_1, q_2, q_3, q_4 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء للمتغيرات

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات الأجل الطويل

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات الأجل القصير

ولاختبار فرضية (GJ)، يجب وضع العلاقة غير الخطية في الاعتبار على النحو التالي:

$$LINQ_t = \chi_0 + \chi_1 GROWTH_t + \chi_2 LINF_t + \chi_3 LFD_t + \chi_4 LFD_t^2 + \chi_5 LG_t + \chi_6 LG_t^2 + \varepsilon_t$$

بناءً على ما سبق، تتحقق فرضية (GJ) إذا كانت $\chi_3 < 0$ ، $\chi_4 > 0$ (العلاقة موجبة في الأجل القصير وسالبة في الأجل الطويل)، كما أن العلاقة غير الخطية بين عدم المساواة والعولمة يتم اختبارها من خلال إدراج متغير العولمة في الصيغة التربيعية. وتتحقق فرضية شكل U المقلوب، إذا كانت $\chi_5 < 0$ ، $\chi_6 > 0$ (العلاقة موجبة في الأجل القصير وسالبة في الأجل الطويل).

توضح البيانات الواردة في الجدول (3) الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج المستخدم. ويوضح اختبار (Jarque-bera)، أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تأخذ، جميعاً شكل التوزيع الطبيعي بتباين ثابت وتغاير يساوي الصفر، كما توضح معاملات الارتباط الواردة في الجدول (3) وجود ارتباط موجب بين عدم المساواة في توزيع الدخل والتنمية المالية (0.68)، وهو ما يتفق مع توقعات النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة وشكل العلاقة بين المتغيرين كما يوضح الشكل (3).

جدول (٣)

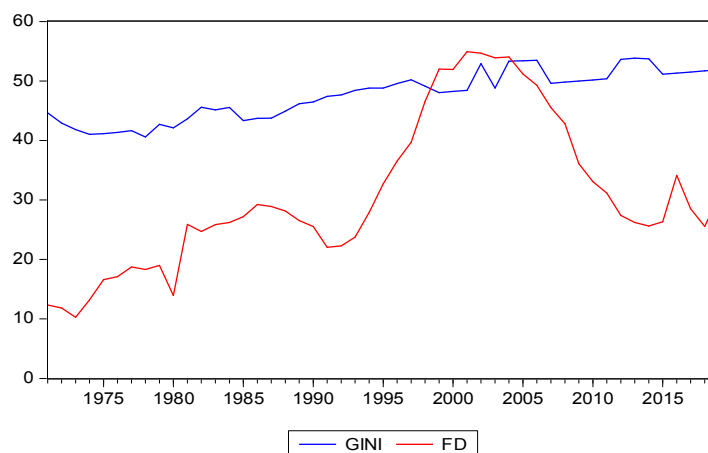
الإحصائيات الوصفية ومصفوفة الارتباط للمتغيرات في النموذج المستخدم

| Variables/Statistics | LGINI | LROWTH | LINF | LG | LFD |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| Mean | 3.85 | 1.54 | 3.148 | 4.0 | 3.33 |
| Median | 3.88 | 1.55 | 3.59 | 4.0 | 3.33 |
| Maximum | 3.98 | 2.58 | 5.89 | 4.2 | 4.0 |
| Minimum | 3.70 | 0.122 | 0.52 | 3.58 | 2.33 |
| Std.Dev | 0.085 | 0.49 | 1.54 | 0.17 | 0.43 |
| Skewness | -0.259 | -0.51 | -0.23 | -0.49 | -0.30 |
| Kurtosis | 1.873 | 3.52 | 1.91 | 2.34 | 2.63 |
| Jarque-Bera | 3.14 | 2.75 | 2.85 | 2.85 | 1.02 |
| Probability | 0.208 | 0.252 | 0.240 | 0.240 | 0.599 |
| Sum | 189.12 | 75.46 | 154.26 | 196.04 | 163.58 |
| Sum Sq. Dev | 0.35 | 11.90 | 115.10 | 1.49 | 8.93 |
| Observations | 49 | 49 | 49 | 49 | 49 |
| LGINI | 1 | | | | |
| LGROWTH | -0.33 | 1 | | | |
| LINF | 0.91 | 0.27 | 1 | | |
| LG | 0.82 | -0.16 | 0.93 | 1 | |
| LFD | 0.68 | 0.002 | 0.67 | 0.70 | 1 |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews ٩.

شكل (٣)

العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل في مصر في فترة الدراسة



د. إيمان محمد إبراهيم علي

(٣-٣) البيانات: تم توفير بيانات الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات تكساس للحصول على معامل جيني، كذلك على المعهد الاقتصادي السويسري (KOF.ethz.ch/en/forcasts) للحصول على مؤشر KOF للعولمة. بالنسبة للسلاسل الزمنية لمتغيرات النمو الاقتصادي، التضخم، التنمية المالية، فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank, World Development Indicator, 2020)

(٤-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لجأت الدراسات السابقة في دراسة العلاقة بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل إلى منهجيات قياسية مختلفة، فقد تم تناول هذه العلاقة في إطار تحليلات البيانات المدمجة (Panel Data) والبيانات المقطعية (Cross-Section)، وأخيراً السلاسل الزمنية (Time series) في إطار country-specific studies. هذه الدراسة تستخدم بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري، التي تغطي الفترة من ١٩٧١-٢٠١٩، وتتم الدراسة التطبيقية على مستويين:

- دراسة قياسية لتحديد العلاقة بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل في الأجل الطويل.

- دراسة العلاقة السببية بين التنمية المالية وعدم المساواة في كل من الأجل الطويل والقصير. ويمكن تحديد الأساليب والاختبارات الإحصائية التي استخدمتها هذه الدراسة فيما يلي:

- اختبارات جذر الوحدة (unit root tests):

من أجل تجنب مشكلة الانحدار الزائف، وكذلك لتحديد طريقة التقدير المناسبة، فإنه يجب اختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من عدم المساواة في توزيع الدخل LGINI، النمو الاقتصادي LGROWTH، التضخم LINF، التطور المالي LFD، العولمة LG خلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٩ وتحديد رتبة كل منها على حدة. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن البحث يقوم على استخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller test) (ADF)، واختبار فيليب-بيرون (Phillip-Perron test) (PP). ويتم التأكد من استقرار السلسلة الزمنية، أو عدم احتوائها على جذر الوحدة من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية وقيمة (τ) المحسوبة. فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (τ) المحسوبة، فإن ذلك يعني عدم سكون المتغير والعكس صحيح.

منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة: Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) يعتبر نموذج ARDL نموذج مطور لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد unrestricted error correction mode، حيث يبني على أساس إختيار أفضل نموذج تصحيح للخطأ عن طريق اختبار رتبة الإبطاء، ويعتبر نموذج ARDL مزيج من نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag ونماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model. في هذه المنهجية، تكون السلاسل الزمنية دالة في قيمها المبطة وقيمة المتغيرات التفسيرية وقيمها المبطة. وتستعمل نماذج ARDL في تقدير ديناميكية الأجل القصير والطويل،

عندما يضم النموذج سلاسل زمنية مستقرة وغير مستقرة. وتتميز تقديرات منهجية ARDL بعدم التحيز والكفاءة.

رابعاً، نتائج التحليل القياسي:

(٤-١) نتائج اختبار استقراره السلاسل الزمنية **Stationarity test**:

على ضوء النتائج الواردة في الجدول (٤)، والتي توضح نتائج اختبار (ADF)، والجدول (٥) الذي يعرض نتائج اختبار (PP)، يتبين الاتفاق في نتائج الاختبارين. بالنسبة للسلاسل الزمنية LFD_t ، $LINF_t$ ، فإنه لا يمكن رفض فرضية عدم بقاء المتغيرات بها جذر الوحدة، غير أنه يمكن رفض فرضية عدم بالنسبة للفروق الأولى عند مستوى معنوية ٥%، وعليه يمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات وهي التطور المالي، والتضخم غير ساكنة في المستوى، ولكنها ساكنة في الفرق الأول ($LINF_t, LFD_t \approx I(1)$). بالنسبة للسلاسل الزمنية لمتغيرات التفاوت في توزيع الدخل، والنمو الاقتصادي، والعولمة، فإنها تتراوح بين الاستقرار في المستوى والفرق الأول ($LG_t \approx I(0,1)$). بناءً على هذه النتائج، يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL.

جدول (٤)

اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولار الموسع (ADF)

| ORDER OF INTEG | ADF test | | | VARIABLES | |
|----------------|-------------------|------------------|-------------|-----------|---------|
| | | First Difference | Level | | |
| | Critical Value 5% | t-statistic | t-statistic | | |
| I(1,0) | -1.95 | -4.85 | 1.129 | None | LGINI |
| | -3.54 | -4.91 | -3.30* | Trend, C | |
| | -2.95 | -4.93 | -1.38 | C | |
| I(1,0) | -1.95 | -5.53 | -0.56 | None | LGROWTH |
| | -3.60 | -5.41 | -3.35* | Trend, C | |
| | -2.95 | -5.47 | -3.06 | C | |
| I(1) | -1.95 | -1.128 | 2.30 | None | LINF |
| | -3.54 | -3.354* | -1.424 | Trend, C | |
| | -2.95 | -3.355 | -0.744 | C | |
| I(1) | -1.95 | -4.395 | 0.735 | None | LFD |
| | -3.54 | -5.09 | -1.33 | Trend, C | |
| | -2.95 | -4.523 | -2.15 | C | |
| I(1,0) | -1.95 | -4.25 | 2.060 | None | LG |
| | -3.54 | -4.900 | -3.48* | Trend, C | |
| | -2.95 | -4.800 | -2.08 | C | |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews ٩.

*معنوي عند مستوى ١٠%.

جدول (٥)

اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليب بيرون (PP)

| ORDER OF INTEG | Phillips- Perron test | | | VARIABLES | | | |
|----------------|-----------------------|------------------|-------------|-----------|---------|--|--|
| | | First Difference | Level | | | | |
| | Critical Value 5% | t-statistic | t-statistic | | | | |
| I(1,0) | -1.95 | (9)-9.12 | (11) 1.16 | None | LGINI | | |
| | -3.54 | (2)-6.43 | (0)-3.854 | Trend, C | | | |
| | -2.95 | (2)-6.46 | (6) -0.86 | C | | | |
| I(0) | -1.95 | (10)-14.6 | (13) -0.69 | None | LGROWTH | | |
| | -3.60 | (10)-14.2 | (3) -4.59 | Trend, C | | | |
| | -2.95 | (10)-14.3 | (1) -4.32 | C | | | |
| I(1) | -1.95 | (0)-2.73 | (5) 3.98 | None | LINF | | |
| | -3.54 | (2)-5.19 | (3) -1.43 | Trend, C | | | |
| | -2.95 | (2)-5.36 | (3) -0.41 | C | | | |
| I(1) | -1.95 | (3)-7.25 | (2) 0.66 | None | LFD | | |
| | -3.54 | (2)-7.66 | (2) -1.3 | Trend, C | | | |
| | -2.95 | (3)-7.31 | (2) -1.98 | C | | | |
| I(1,0) | -1.95 | (1) -10.21 | (4) 2.09 | None | LG | | |
| | -3.54 | (5) -12.83 | (1) -4.68 | Trend, C | | | |
| | -2.95 | (3) -11.41 | (2) -2.21 | C | | | |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج 9 Eviews.

() العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey- West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

(٤-٢) اختبار التكامل المشترك من خلال منهج ARDL: اختبار الحدود Bounds test:

تشير نتائج اختبار الحدود (جدول ٦) إلى وجود علاقة تكامل مشترك، حيث أن إحصائية فيشر F-statistic (٥,٢٦) أكبر من القيمة الحرجة critical value للحد الأعلى عند مستوى معنوية ١٠%، ٥%، ٢,٥%، ١%. وبالتالي، فإننا لا نستطيع أن نقبل الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (٦)

طريقة منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك

| Result | F- Stat | Lags |
|------------------|------------------|-----------------------|
| وجود تكامل مشترك | 5.26 | *ARDL (3,1,0,0,0) |
| الحد الأعلى I(1) | الحد الأدنى I(0) | القيم الحرجة |
| ٣,٥٢ | ٢,٤٥ | عند مستوى معنوية ١٠% |
| ٤,٠١ | ٢,٨٦ | عند مستوى معنوية ٥% |
| ٤,٤٩ | ٣,٢٥ | عند مستوى معنوية ٢,٥% |
| ٥,٠٦ | ٣,٧٤ | عند مستوى معنوية ١% |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج 9 Eviews.

*الحد الأمثل من الإبطاءات لمتغيرات النموذج وفق معيار (AIC)

(٣-٤) تقدير العلاقة بين التنمية المالية وعدم المساواة في توزيع الدخل في الأجلين القصير والطويل:

بالنظر إلى الجدول (٧)، الذي يتكون من جزئيين، يشتمل الأول منهما على مقدرات نموذج تصحيح الخطأ، بينما يختص الآخر بمقدرات العلاقة في الأجل الطويل، فإنه يمكن تحليل النتائج الواردة في هذا الجدول على النحو التالي:

جدول (٧) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

| Cointegration Form | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(LGROWTH) | -0.010046 | 0.0085 | -1.1687 | 0.2500 |
| D(LINF) | 0.038351 | 0.0113 | 3.3885 | 0.0017 |
| D(LG) | -0.078788 | 0.0790 | -0.9972 | 0.3251 |
| D(FD) | 0.037033 | 0.0147 | 2.5177 | 0.0163 |
| CointEq (-1) | -0.736531 | 0.1587 | -4.6407 | 0.0000 |
| Cointeq= LGINI- (0.0314*LGROWTH + 0.0521*LINF – 0.1070*LG + 0.0503*LFD + 4.0017) | | | | |
| Long Run Coefficient | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| LGROWTH | -0.031368 | 0.0151 | -2.0730 | 0.0452 |
| LINF | 0.052070 | 0.0119 | 4.34727 | 0.0001 |
| LG | -0.106972 | 0.1105 | -0.967502 | 0.3396 |
| LFD | 0.050280 | 0.0178 | 2.815153 | 0.0078 |
| C | 4.001719 | 0.40857 | 9.794283 | 0.0000 |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج ٩ Eviews.

أولاً، علاقة الأجل الطويل:

بالنظر إلى الجدول (٧)، يتبين:

- إن معلمة حد تصحيح الخطأ CoinEq(-1) سالبة، وكذلك معنوية عند مستوى ٥% بقيمة 0.73، مما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (وجود تكامل مشترك وفريد بين متغيرات الدراسة). وتقاس معلمة حد تصحيح الخطأ سرعة التصحيح والعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل بسرعة تبلغ (١,٣٦) سنة.

د. إيمان محمد إبراهيم علي

- وجود علاقة موجبة ومعنوية في الأجل الطويل بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل، حيث تؤدي زيادة التطور المالي (القروض الموجهة للقطاع الخاص) بنسبة ١% إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بنسبة 0.05% وهي نسبة ضعيفة.
- هناك علاقة سالبة ومعنوية بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل، إذ تؤدي الزيادة في معدل النمو بنسبة ١% إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بنسبة 0.03 وهو ما يتفق مع توقعات فرضية Kuznets للعلاقة في الأجل الطويل.
- هناك علاقة موجبة ومعنوية بين التضخم وعدم المساواة في توزيع الدخل، حيث تؤدي الزيادة في معدلات التضخم بنسبة ١% إلى زيادة في عدم المساواة بنسبة 0.05%.
- توجد علاقة سالبة غير معنوية لا تختلف عن الصفر بين العولمة وعدم المساواة في توزيع الدخل في مصر.

ثانياً، علاقة الأجل القصير:

يوضح الجدول (٧) أن

(٤-٤) اختبارات جودة النموذج: الاختبارات التشخيصية:

قبل اختبار العلاقة بين التنمية المالية وعدم المساواة، لابد من اختبار دقة جودة التوفيق للنموذج، لتحديد مدى إمكانية الاعتماد على نتائجه من عدمه، وذلك من خلال الاختبارات التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير Serial Correlation LM Test:

ويوضح الجدول (٨) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي بطريقة Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وتوضح أن قيمة Prop: Chi- Square وتبلغ 0.68 أكبر من ٥%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم ارتباط البواقي ذاتياً.

جدول (٨)

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج

| F-statistic | 0.287 | Prop. F (2.35) | 0.75 |
|----------------|-------|-----------------------|------|
| Obs*R- squared | 0.744 | Prop. Chi- Square (2) | 0.68 |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews ٩.

- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test:

ويوضح الجدول (٩) نتائج اختبار عدم ثبات التباين بطريقة ARCH، بناءً على النتائج الواردة في الجدول (٩) يتضح أن قيمة Prop: Chi- Square والتي تبلغ 0.072 أكبر من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم التنص على تجانس البواقي وتشير، بالتالي إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (٩)

نتائج اختبار عدم الثبات التباين للنموذج

| | | | |
|---------------|-------|----------------------|-------|
| F-statistic | 3.319 | Prop. F (1.43) | 0.075 |
| Obs*R-squared | 3.225 | Prop. Chi-Square (1) | 0.072 |

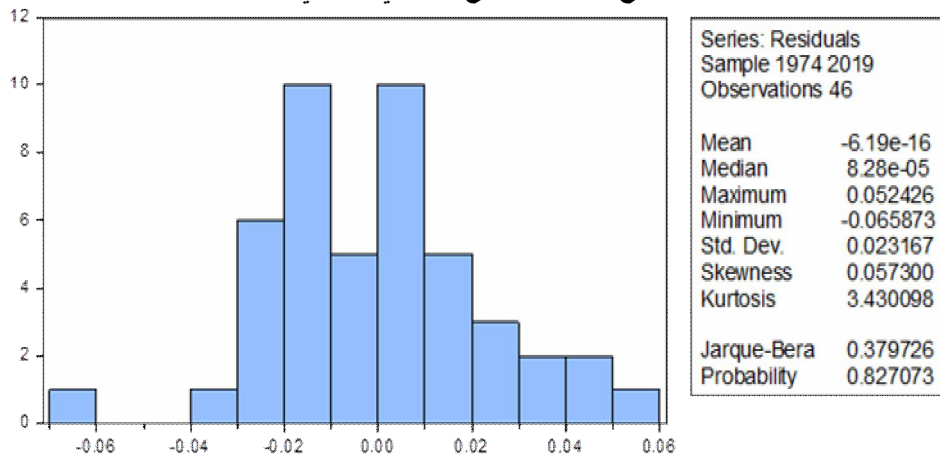
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews ٩.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل (٤) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque- Bera) وتبلغ 0.379 أكبر من ٥%، وبالتالي، فإننا لا يمكن أن نرفض فرضية العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل (٤)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

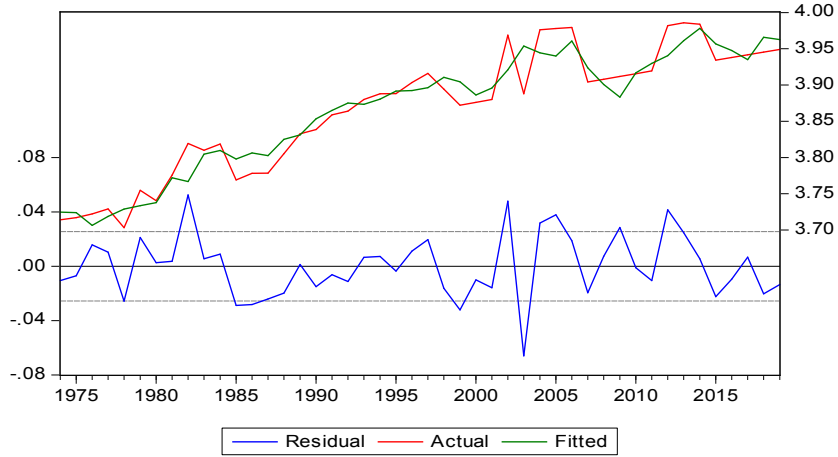


المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews ٩.

- تقارب القيم الحقيقية والمقدرة

يوضح الشكل (٥) تقارب القيم الحقيقية والمقدرة للنموذج، مما يدل على جودة النموذج المقدر حيث يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

الشكل (٥) القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لمعادلة النموذج المستخدم

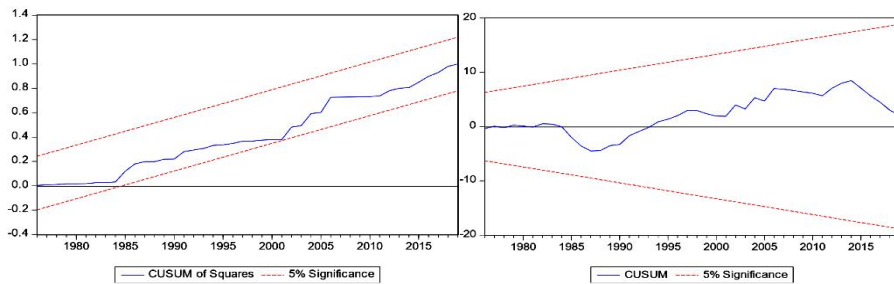


المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews ٩

اختبار الاستقرار الهيكلي Stability Test

حتى نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية، فإنه عادة ما يتم استخدام اختبارات: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، وتستخدم هذه الاختبارات للكشف عن وجود تغيرات هيكلية في البيانات، وثانياً لتوضيح مدى انسجام المعلمات طويلة الأجل والمعلمات قصيرة الأجل. ويتم التحقق من وجود الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، في حالة وقوع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥%. ويوضح الشكل وقوع الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥%.

الشكل (٦) اختبارات الاستقرار



من الشكل (٦) يتبين استقرار معلمات الدراسة إضافة إلى وجود توافق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل.

النتائج والتوصيات

نتائج البحث: حاولت هذه الدراسة التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين التطور المالي وعدم المساواة في مصر. من أجل تحقيق هدف الدراسة، تم استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ ECM لاختبار آليات العلاقة في الأجل القصير. علاوة على ذلك، قامت الدراسة بالتحقق من فرضية (GJ) بين التطور المالي وعدم المساواة في توزيع الدخل على السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري، والتي تغطي الفترة من ١٩٧١-٢٠١٩. لقد استخدمت الدراسة الأساليب القياسية، حيث أجريت اختبارات جذر الوحدة، مثل اختبار ديكي فولار الموسع (ADF)، واختبار فيليب-بيرون (PP) لاختبار استقراره السلاسل الزمنية للدراسة والتي أظهرت استقرار بعض السلاسل في المستويات الأصلية $I(0)$ وبعض السلاسل في الفروق الأولى $I(1)$. لقد أظهرت اختبارات الحدود وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. إن نتائج ARDL تقترح أن التطور المالي في مصر يزيد من عدم المساواة، حيث تؤدي زيادة التطور المالي بنسبة ١% إلى زيادة عدم المساواة بنسبة 0.03% في الأجل الطويل، وبنسبة ٠.٠٥% في الأجل القصير.

هذه النتائج تتوافق مع نتائج دراسة de Haan, Sturm, 2016; Bittencourt, et al, 2019; Giri, 2015)، وتتفق مع توقعات كل من (Rajan and Zingales (2003)، و Bourguignon and Verdier (2000) بالتالي، فإن هذه الدراسة لا تدعم فرضية (GJ)، التي ترتبط بالتنمية الرأسمالية ومسارها خلال الزمن. وبالتالي فإنها لا تناسب حالة الدول النامية ومنها مصر.

كذلك أظهرت النتائج، أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة التفاوت في الأجل القصير والطويل، إضافة إلى ذلك، فقد قدمت الدراسة الدليل على وجود سببية موجبة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأجل الطويل، وهو ما يتوافق مع فرضية Kuznets بالنسبة للعلاقة في الأجل الطويل. وأخيراً، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة غير معنوية بين العولمة وعدم المساواة في توزيع الدخل في مصر في الأجلين القصير والطويل. (سببية الأجل الطويل تم الاعتماد فيها على نتائج اختبار اردل في الأجل الطويل، أما سببية الأجل القصير فقد تمت من خلال اختبار ECM نموذج تصحيح الخطأ، والذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل القصير، ولذلك لم تلجأ الدراسة إلى سببية جرانجر، وكذلك جميع الدراسات السابقة التي اعتمدت على منهجية أردل وعلى منهجية تصحيح الخطأ)

توصيات البحث:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن نوصي بالآتي:

- توحيد المؤشرات المستخدمة في دراسة العلاقة بين التطور المالي والتفاوت في توزيع الدخل، حيث يعتبر مؤشر الائتمان، الذي يحصل عليه القطاع الخاص من أفضل هذه المؤشرات، إذ يعبر عن الموارد المالية، التي يمكن أن يحصل عليها الفقراء، وبالتالي، فإنه شديد الدلالة فيما يتعلق بإسهامات عمليات التنمية المالية في مجال تخفيض معدلات الفقر وعدم المساواة، كما أنه يتفق مع أطروحات الأدب النظري للعلاقة.

د. إيمان محمد إبراهيم علي

- استخدام السياسات التي تساعد الفقراء على الحصول على نصيب أوفر من التنمية المالية من خلال إتباع مسار الشمول المالي والذي يمكن تحقيقه من خلال: (١) زيادة شبكة الفروع المصرفية. (٢) العمل على نشر الائتمان والبنوك في المناطق الريفية في مصر. (٣) ضمان الشمول المالي للفقراء.

- الاهتمام بالسياسات الداعمة للنمو الاقتصادي، وكذلك بالعمل على تحقيق الاستقرار السعري ومحاربة التضخم، وذلك لتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر.

المراجع:

المراجع العربية:

- البلبيل، علي احمد، وآخرون. (٢٠٠٤). "التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر ١٩٧٤-٢٠٠٢"، أوراق صندوق النقد العربي، عدد ٩.
- نجا، علي. (٢٠١٦). " العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢): دراسة تحليلية قياسية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ١، العدد ٢، صص ٦٩-١٢٢.

المراجع الانجليزية:

- Aghion, p., Bolton, P. (1997). "A Theory of Trickle-down growth and development", *Review of Economic Studies*, Vol. 64, No, 2, pp 151-72.
- Bardhan, P. (2000). "The nature of institutional impediments in economic development. In A not-so dismal science: a broader view of economic and societies", Olson. M, Kahkonen S(eds). Oxford University Press, Inc, New York.
- Batu, et, al. (2010). "Financial Development and Income Inequality: Evidence from African Countries", MPRA Paper 25658.
- Bittencourt, M., et al. (2019). "Does Financial Development Affect Income Inequality in the U.S. States? A Panel Data Analysis", *Working Papers*, No. 201803.
- Banerjee, A.V., Newman, A. F. (1993). "Occupational Choice and the Process of Development," *Journal of Political Economy*, Vol. 101, N. 2, PP 274-298.

- Bolarinwa, S. T., et al. (2020). “ The effect of financial development on income inequality in Africa”, *Development Southern Africa*, <https://www.tandfonline.com/loi/cdsa20>.
- Bourguignon, F., Verdier, T. (2000). “Oligarchy, democracy, inequality and growth”, *Journal of Development Economics*, Vol. 62, issue 2, pp285-313.
- Destek, M. A., Sarkodie, S. A. (2020). “ The relationship between financial development and income inequality in Turkey”, *Journal of Economic Structures* <http://doi.org/10.1186/s40008-020-0187-6>
- Giri, M. S. (2015), “Financial development and income inequality in India: an application of ARDL approach”, *International Journal of Social Economics*, Vol. 42 Issue 1 pp. 64 – 81.
- Galor, O., Zeira, J. (1993). “Income Distribution and Macroeconomics,” *Review of Economic Studies*, 60, 35-52.
- Greenwood, J., Jovanovic, P. (1990). “Financial Development, Growth and the distribution of income” *Journal of Political Economy*, Vol .98, No.5, pp 1076-1107.
- Hendel, I., et al. (2005). “Educational opportunity and income inequality.” *Journal of Public Economics*, 89, PP 841–870.
- Kavya, T. P., Shijin, S. “Economic development, financial development, and income inequality nexus”, *Borsa Istanbul Review*, 20, PP 80-93.
- Law, S. H., Tan, H. (2009). “The role of Financial Development on Income Inequality in Malaysia”, *Journal of Economic Development*, Vo. 34, N. 2.
- Levine, R. (2005). “Finance and Growth: Theory and evidence”, Working Paper 10766 <http://www.nber.org/papers/w10766>
- Makhilouf, Y., et al. (2020). “Finance-Inequality nexus: The long and Short of it”, *Economic Inquiry*, Vol, 58, No. 4, 1977-1994.

-
-
- Mohieldin, M., et al. (2019). "On financial development and economic growth in Egypt", *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, Vol 1, No 2. pp 60-87.
- Nguyen, T. C., et al. (2019). "Financial Development and Income Inequality in Emerging Markets: A New Approach", *Journal of Risk and Financial Management*, 12, 173.
- Pesaran, M. H., et al. (2001). "Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships", *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, Issue 3, pp 289-326.
- Rajan, R., Zingales, L. (2003). "Saving the capitalism from the capitalists", Crown Business, New York.
- Shahbaz, M, et al. (2015). "Financial Development ang Income Inequality: Is There any Financial Kuznets Curve in Iran?", *Soc Indic Res*124, pp357-382.
- Shahbaz, M., Faridul, I. (2011). "Financial development and income inequality in Pakistan: An application of ARDL approach", MPRA Paper No. 28222.
- Zang, Q., Chen, R. (2015). "Financial development and income inequality in China: An application of SVAR approach", *Procedia Computer Science*, 55, pp 774 – 781.
- 366LRGD

The effect of Financial Development on Income Inequality in Egypt: An estimate of the Greenwood -Jovanovic hypothesis

By

Dr. Eman Mohamed Ibrahim Ali
Assistant professor of Economics
Faculty of Commerce, Tanta University
emanebrahim2003@yahoo.com

Abstract

This study attempted to verify the existence of a long-term relationship between financial development and inequality in Egypt, using bound test of co-integration connected with ARDL methodology, and the error correction model (ECM) to test the mechanisms of the short term. Moreover, the study verified, also the (GJ) hypothesis between financial development and inequality in income distribution on the time series of the Egyptian economy covering the period from 1971-2019. The study adapted econometrics methods, such as the Augmented Dicky Fuller Test (ADF), the Philip-Perron Test (PP), ARDL methodology, and the ECM model to test the relationship dynamics in the short term. Bound tests have shown a cointegration relation between the model variables.

The results of the ARDL suggest that financial development in Egypt increases inequality, as a 1% increase in financial development leads to an increase in inequality by 0.03% in the long term, and by 0.05% in the short term. Consequently, this paper did not find support for (GJ) hypothesis. The results also showed that increasing inflation leads to increased inequality. In the short and long term, in addition, the study provided evidence of a positive causation between economic growth and income distribution in the long term, in line with Kuznets' hypothesis. Finally, the study found a non-significant inverse relationship between globalization and inequality in income distribution in the short and long terms. Based on these results, the study recommends developing a strong branch network for banking branches, spreading credit and providing banking facilities in rural and urban areas, and adopting a financial inclusion path to reduce income inequality in Egypt.

Keywords: Financial development, income inequality, ARDL, VECM, Egypt.